الفرص والتحديات

الحركة النسوية في سوريا

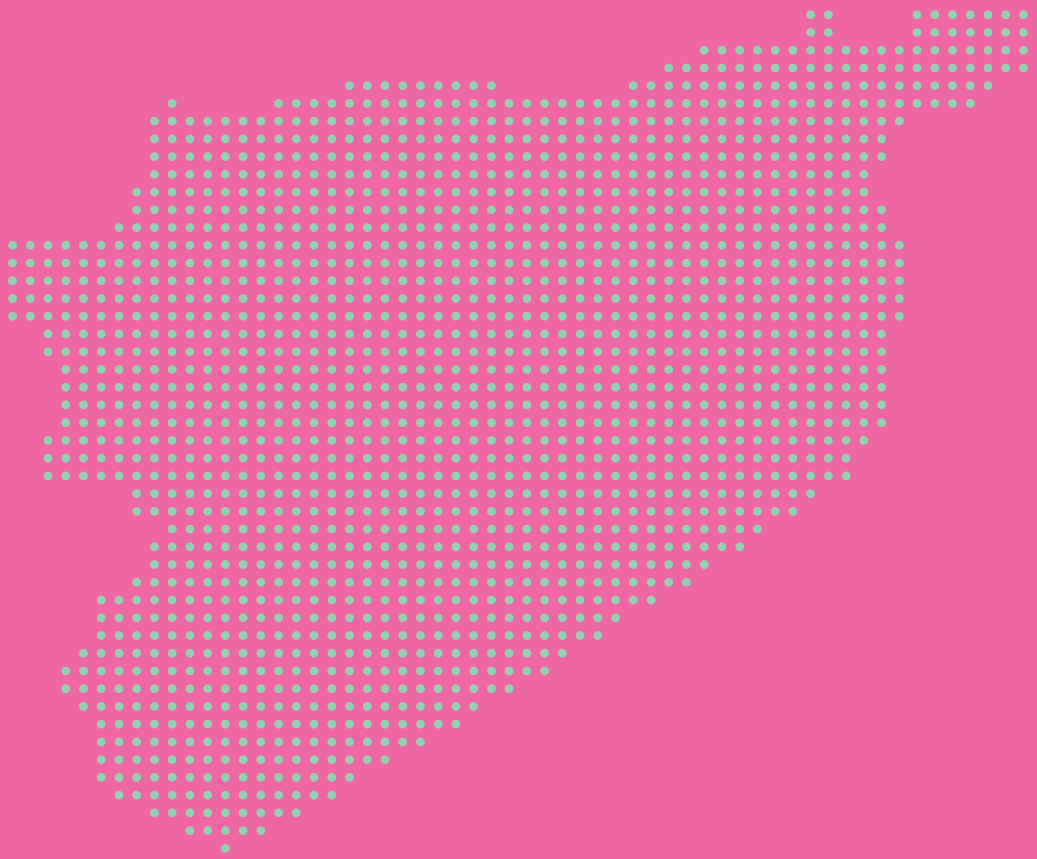

صندوق درية النسوي
2023

تعاني سورية في العشر سنوات الأخيرة من حرب بدأت كثورة شعبية وتحولت لساحة تصفية مصالح لدول متنازعة، حالياً تنقسم سورية إلى أربع مناطق سيطرة: الغالبية من الأراضي السورية تقع تحت سيطرة النظام السوري وروسيا وإيران، يليها سيطرة جبهة النصرة وحكومة الإنقاذ في شمال غرب سورية بالإضافة إلي سيطرة تركيا علي بعض المناطق في الشمال السوري، وقوات سورية الديمقراطية في شمال شرق سوريا. حيث تتنوع توجهات القوى المسيطرة الفكرية والسياسية. هذا المشهد المعقد شكل تحديات على مساحات العمل المدني والسياسي وبخاصة الذي يتوجه للنساء أو يحمل أجندة نسوية.

مساحات العمل المدنية والأجندة النسوية:

في ظل الانقسامات الموجودة على الأرض، كل منطقة تتحلى بسياق من تحديات وفرص خاصة فيها، مازالت مناطق سيطرة النظام السوري تعاني من ضيق إلى غياب أي مساحة عمل مدني خارج الإطار الإغاثة، وإلى تدخل أمني و الحاجة إلى الموافقات الأمنية في كافة التفاصيل بداية من الترخيص إلى الموافقات على التوظيف وأماكن العمل وحتى الأنشطة والبرامج التي يمكن لمؤسسة مجتمع مدني أن تعمل بها، كما أن الدعم المادي والمنح الدولية لا يمكن أن تعطى للمؤسسات مباشرة وإنما يجب أن تسلم لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي بدورها تقوم بتوزيع الدعم تبعاً لأجندتها.
من الجدير بالذكر أن مساحة العمل المدني في سوريا لطالما كانت مقيدة وأي نشاط فيها يجب أن يرتبط بإحدى مؤسسات النظام السوري أو الأسرة الحاكمة.

عايشت المنظمات النسائية والنسوية كل هذه التحديات حيث قبل عام ٢٠١١، لم يعط النظام السوري أي تصريحات عمل لمؤسسات شؤون المرأة ولم يسمح بأي نشاط نسائي أو نسوي خارج إطار الاتحاد العام النسائي الذي تم إنشاؤه في عام١٩٦٧، واختصر العمل مع النساء إلى مواضيع تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية غير سامحين لأي ناشط أو ناشطة من العمل في باقي المجالات، هذا لم يمنع العديد من الناشطات والناشطين من تأسيس مؤسسات والعمل على المشاركة في كتابة الخطط الخماسية للدولة حاملين معهن الأجندة النسوية ولكن يجدر بالذكر أنه لم يتم أبداً الموافقة على بنود تحمل أجندة نسوية أو نسائية، بالإضافة إلى العمل على مواضيع العنف الأسري والمشاركة السياسية للمرأة، وإصدار دراسات وأبحاث.

بعد عام ٢٠١١ نرى حصول تغيير في مساحة العمل المدني وتوسعتها بشكل صوري، حيث يتم إعطاء تراخيص للعمل النسوي والنسائي في مناطق سيطرة النظام بالشروط المذكورة أعلاه، ولكن يتم تقييد المواضيع التي يمكن التطرق لها. وفي ظل كافة الضغوطات التي يتعرض لها النظام السوري، يحاول دائما العمل على إظهار نفسه بالشكل الملائم للأجندة والاتفاقيات الدولية، ففي الفترة الأخيرة عمل عن طريق المؤسسات الخيرية التابعة له على فتح برامج تمكين نسائي وإظهار أهمية مشاركة المرأة في كافة المساحات المدنية كالبلديات والنقابات والهيئات الطلابية.

بالانتقال إلى مناطق سيطرة حكومات الأمر الواقع، نرى تجلي تحديات مشابه لتلك في مناطق النظام، يمكن هنا تقسيم الأطراف إلى طرفي رفض تماماً العمل النسائي والنسوي خصوصاً في القترة الأخيرة بعد تشديد الرموز الدينية على الضرر الذي تقوم به هذه المؤسسات لمفاهيم الأسرة والتقاليد الدينية المتعارف عليها، ويتم الآن شن هجوم سرش على هذه المؤسسات، وفي الطرف الآخر نجد قوى مسيطرة تسوق لنفسها عن طريق المشاركة النسائية في كافة مستويات صنع القرار ومساحة العمل النسوية المتوفرة للناشطين والناشطات، وجب التنويه إلى وجود مواضيع وعناوين لا يجب التطرق لها والحديث عنها في كافة السياقات المذكورة، لأنها إجراءات صورية غير حقيقية، تتشابه كافة القوى المسيطرة بالجذور بالسلطة الذكورية الديكتاتورية والقمعية.

ومع هجرة وترحال السورين والسوريات إلى دول عديدة، نلاحظ أن جزء كبير من المجتمع المدني السوري يقع في الشتات، عملن السوريات وعمل السوريون على إيجاد مساحات العمل المدني التي لم يتمكنوا ولم يتمكن من إيجادها في سورية، ونظموا ونظمن ما لم يكن متاحاً أو آمنا في إطار الحدود الجغرافية السورية، ويلعب المجتمع المدني السوري في الشتات دوراً كبيراً في المناصرة والضغط وبناء الوعي والتنظيم فيما يتعلق بالسياق السوري، ونرى أن مساحات العمل المدني النسوي والنسائي في دول الشتات أوسع وأكثر أمناً وتنوعاً منها في داخل سورية ولهذه الأسباب كانت المؤسسات النسوية في الشتات السوري قادرة على طرح مواضيع والعمل على أجندة تعتبر غير مقبولة أو محظور نقاشها في إطار العمل داخل سورية. كما يوفر وجود مؤسسات مدنية في الشتات وصول السوريات إلى منصات دولية وعالمية.

مساحات العمل السياسية والأجندة النسوية:

بسرد تاريخي بسيط للسياق في ظل النظام السوري الحالي، يمكن أن ندرك أن مساحة العمل السياسي كانت معدومة وإن كان هناك أينوع من العمل أو التجمعات فكانت سرية بشكل غير منظم ومحدودة التأثير، أن فيما يخص مشاركة المرأة السياسية فقد عمل النظام السوري على إبقاء نسبة المشاركة في مجلس الشعب بحدود ١٢٪، وكانت أغلب الأسماء التي تقترح تصدر عن قائمة الجبهة الوطنية التقدمية، وتنحصر المشاركات بالشكل الصوري مع غياب أي تأثير فعلي أو تقدم في الأجندة النسوية أو النسائية. كما كان يتم تعيين وزيرات في الحكومة السورية ولكن يتم دائما حصر المرأة بدورها الرعائي التقليدي، حيث يتم تعيين وزيرات لوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة رعاية الأسرة.

وحتى بعد عام ٢٠١١ تابع النظام بنفس السلوك فيما بتعلق بالكوتا النسائية في مجلس الشعب، مع تشجيع النساء على التقدم لانتخابات البلديات والمجالس المحلية.

بسياق مشابه فشلت قوى المعارضة ومؤسساتها المتمثلة بالاتتلاف والحكومة السورية المؤقتة على تفادي الأخطاء المكررة ولم يكونوا قادرين وغير قابلين على إعطاء حتى نسبة الكوتا النسائية المتعارف عليها المتمثلة ٣٠٪.

عمل أصحاب المصلحة من دول وجهات داعمة على إثارة أهمية مشاركة وإدراج النساء في العملية السياسية السورية، ولذلك نرى أنه في المؤتمرات الدولية المعنية بسورية والاتفاقيات وجلسات المفاوضات يتم الحرص على وجود نساء، ولكن لا تتجاوز مشاركتهن المشاركة الصورية في أغلب الأحيان.

يتكرر نفس المشهد في العملية الدستورية التي تجري حاليا في جنيف، حيث فشل النظام والمعارضة السورية بوجود نساء في قوائم وفودهم،بينما كان الوفد الممثل للمجتمع المدني والمستقلين قادراً على توفير تمثيل نسائي متوافق مع الكوتا النسائية. بأستثناء فترة رغبة النظام الروسي لرعاية مصالحة سورية بعيدا عن الرعاية الاممية ففي مطلع عام ٢٠١٨ نتج عن مؤتمر سوتشي ما تُسمى بـ "اللجنة الدستورية" التي من دورها وضع دستور جديد لسوريا وتحقيق حل سياسي للخروج من الأزمة السورية، وتتكون اللجنة الدستورية من هيئتين، الأولى موسعة تضم ١٥٠ رجلاً وامرأة وتمثل بالتساوي كلا من النظام والمعارضة والمجتمع المدني. والثانية مصغرة تضم ٤٥ رجلاً وامرأة تمثل بالتساوي ايضًا الجهات الثلاث، ومن مهامها إعداد وصياغة المقترحات الدستورية، التي تقوم الهيئة الموسعة بإقرارها.

وبالنسبة لوضع النساء في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية بشمال شرق سوريا فالوضع افضل مما هو موجود علية في مناطق سيطرة النظام، حيث تتشكل لجنة صياغة العقد الاجتماعي التي تلعب دورًا رئيسيًا في عملية التحول الديمقراطي في شمال وشرق سوريا، والمُكونة من ٣٠ شخص من مُمثلين الأحزاب السياسية والإدارات والمؤسسات، مُناصفة بين الجنسين. فمن أهم الجوانب التي يتضمنها العقد الاجتماعي هو الاعتراف بالمرأة وبأهمية دورها في شمال وشرق سوريا. خاصة أن مبادئ المرأة التي تمت المصادقة عليها في مؤتمر المرأة بشمال وشرق سوريا قد تمت مراعاتها عند صياغة مسودة العقد الاجتماعي.

في أبريل ٢٠٢٢ انطلقت فعاليات الكونفرانس الثالث لوحدات حماية المرأة بمدينة الحسكة شمال شرق سوريا، والتي استمرت لمدة يوميين متتاليين، تحت شعار "القوة الضامنة لحرية المرأة، حماية الأرض ودحر الاحتلال". وحضر الكونفرانس ما يزيد على ٤٠٠ عضوة ومقاتلة في صفوف وحدات حماية المرأة من مختلف مناطق انتشارها شمال وشرق سوريا، بالإضافة إلى عضوات من القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية، وممثلات عن هيئة المرأة في الإدارة الذاتية ومن مؤتمر ستار، وممثلات عن قوات التحالف الدولي.

وبالنسبة لوضع النساء في مناطق سيطرة المليشيات والتنظيمات في شمال غرب سوريا فالوضع سئ علي كافة المستويات بالنسبة للنساء نتيجة الضغوط الشديدة والعنف المنهج من قبل تنظيمات وجماعات اسلامية متشددة بالضافة لسوء الاوضاع النساء المجهرين في مخيمات شمال شرق وغرب سوريا ففي تحقيق خاص لموقع "أورينت" خلال شهر مايو ٢٠٢٢، تم التأكيد على أن النساء الأرامل الشريحة الأكثر احتياجاً وهشاشة، نظراً لطول أمد المعاناة في مخيمات الشمال السوري، كما تبين أن هناك أرامل لا تصلهن منح شهرية.

فالنساء الأرامل من حيث توزيع المساعدات في مخيم زوغرة بريف جرابلس شرق حلب ينقسمان إلي: نساء أرامل كبيرات في السن ليس لديهنّ أيتام عددهنَّ ٢٥٠ أرملة، ولا يستفدن من أية جهة مساعدة،وأخريات لديهن أيتام وعددهن ١٧٠ أرملة، فيحصلن على كفالة قيمتها ١٠٠$ كلّ شهرين مرة من قبل منظمة "كير/Care" الدولية.كذلك، في مخيم كفرلوسين شمال إدلب، رصدت "أورينت" بعض الحالات لمطلقات يُعتبرن أرامل ليس لديهن كفالات شهرية، إضافة إلى زوجات معتقلين عند ميليشيا أسد مفقودين منذ بداية الثورة.ويوضح أحد مسؤولي إدارة المخيم أن لديهم ١٥٧ امرأة أرملة ومطلقة حالتهنَّ الإنسانية "صعبة جداً" فلا يوجد لديهنَّ منح شهرية أو أي رعاية خاصة، لافتاً إلى أنَّ الهلال الأحمر التركي مسؤول عن المخيم ويقدم الخبز والماء، وتقتصر المساعدات على ٨ قسائم شرائية في العام بقيمة ٦٠ $ من منظمة "بيبول/People in Need".

وعلي الجانب الاخر ذكرت الباحثة في مركز الحوار السوري "كندة حواصلي" أن أهم مشاكل النساء في مخيمات إدلب وريف حلب البالغ عددها ١٤٨٩ مخيمًا، التي أسندت إلى دراسة أجراها المركز مطلع العام الجاري ٢٠٢٢، تتحور في: ١- فقدان الخصوصية داخل الخيمة وخارجها. ٢- انتشار العديد من الشائعات حول الأرامل. ٣- الازدحام في استخدام المرافق الخدمية المشتركة كالمراحيض وتعرض النساء والفتيات للكثير من الإزعاج والتحرش خلال ذهابهن إلى المرافق الخدمية. ٤- غياب المياه اللازمة للنظافة الشخصية. ٥- ضعف المرافق الصحية المشتركة ما يخلق بيئة مناسبة لنمو الجراثيم والطفيليات وانتشار الأمراض. ٦- ارتفاع معدلات الحوامل، فهناك أمهات لم يتجاوزن الثامنة عشر عاماً ولديهن ٤ و ٥ أطفال، ما يؤثر على صحتهن. ٧- انتشار حالات التحرش بالنساء كالتحرش البصري، والتحرش اللفظي والتحرش الجسدي والجنسي. ٨- غياب أنشطة المنظمات النسائية عن المخيمات.

يبقى موضوع طرح أي أجندة نسوية بخصوص تعديلات الدستور قليل إلى غائب، خصوصاً مع طريقة الأولويات التي تتبعها الأطراف المذكورة في تأجيل وتسويف العمل بالأجندة النسوية بحجة أن هناك ما يمكن اعتباره أكثر إلحاحاً وأهم على قائمة المتغيرات في سورية والوضع الإنساني الحالي.